

جذور الهزيمة (1)

عامر محسن

يذكر الكاتب ستفن غوانز أنّ جوزف ستالين نظر، في السنة التي توفّي فيها (1954)، إلى المنظومة الأميركية التي كانت قد تشكلت وبنات معالمها وقيمها وأساليبها، وتساءل عمّا سيحصل لو أنّ هذه القوة تمكّنت بالفعل من هزيمة خصمها، والهيمنة منفردة على العالم: «ما الذي سيحصل لو نجحت الرأسمالية في تهشيم جمهورية السوفيات؟ هذا سيجلب حقبة هي من أكلح حقبات الرجعية في كل البلدان الرأسمالية والمستعمرة. سوف يُقبض على الطبقة العاملة وعلى الشعوب المقهورة من خناقها، وستضيع كل مكاسب الشيوعية العالمية». من وجهة نظر معيّنة، فإن من الممكن اعتبار الكوارث والحروب التي حلّت في بلادنا، منذ بزوغ «العصر الأميركي» إلى الوضع الراهن في المشرق العربي تحديداً، كتجلّ مأسويّ لنبوّة ستالين.

كان هدف غوانز من مقاله دحض فكرة محدّدة ولدها سقوط الاتحاد السوفياتي (من بين مسلّمات كثيرة انتصرت كـ«حقائق» مع انتصار الأميركيان) وهي أنّ التخطيط المركزي وملكيّة الدولة والمؤسسات العامّة «أثبتت» أنها وسائل غير فعّالة لإدارة الاقتصاد - دليل سقوط الاتحاد السوفياتي وانهاره. هذه بالفعل حجة قد تکرّست رغم أنّها تخالف الكثير من الوقائع البسيطة: بين عامي 1928 و1988، يقول غوانز، سبق الاتحاد السوفياتي في معدلات النمو كل البلاد الغربية الصناعية، وأغلب الدول النامية، باستثناء اليابان وكوريا وتايوان. هذا الاقتصاد «المخطّط المركزي» قد نجح أيضاً، على طول هذه الفترة الزمنية المديدة، في تحقيق نموّ مستمرّ وبلا انقطاع، حتّى بعد حلول مرحلة الركود في السبعينيات، بينما الاقتصادات الرأسمالية كانت تخضع - ولم تزل - لدورات صعود وهبوط، وأزمات حادة وقاسية. أطلق ستالين خطته الخمسية الأولى وحجم اقتصاد الاتحاد السوفياتي يوازي خمس نظيره الأميركي، فأصبح كمنصفه في أواخر الخمسينيات، وستين في المئة منه في أواخر الستينيات؛ فكيف يكون هذا النظام، بمقاييس الأداء الاقتصادي، متخلّفاً وعاجزاً؟

يفنّد غوانز العديد من الكليشيهات التي تتكرر حول التجربة السوفياتية: كيف تكون ملكية الدولة والاشتراكية «قاتلة للإبداع»، كما يفترض العديدين بثقة، فيما السوفيات قد باروا الغربيين وسبقوهم في العديد من المجالات العلمية؟ (الطريف هنا، يشير الكاتب، هو أنّ برامج الأبحاث الأميركية نفسها، كما يعرف كل من أطلع عليها، تقوم على تمويل الدولة على الطريقة الاشتراكية. 77 من 88 اكتشافاً علمياً أساسياً أنجزه الأميركيون في العقود الماضية، يقول غوانز، جاء تمويلها بالكامل من الدولة). لماذا، إذاً، يجري التندرّ على نظام اقتصادي أمّن لمئات الملايين توظيفاً كاملاً (في الدستور السوفياتي، العمل حقّ وواجب)، وضمانات في السكن والصحة (لم يشكل الإيجار أكثر من 2 ـ 3 في المئة من دخل الأسرة السوفياتية)، ونقل عام ممتازاً وشبه مجاني، وحقوق تعليم وتقاعد وإجازات مثبّته في الدستور، وكل ذلك مع تحقيق نموّ عال ومستقرّ، ورفع مستوى حياة المواطنين باستمرار؟

يهدف غوانز إلى إثبات أنّ سقوط الاتحاد السوفياتي لم يكن لعلّة كامنة في «الاقتصاد الموجه»، بل لضغوطٍ مختلفة، أهمّها خارجي المصدر، وقد وصلت إلى مرحلة «الحرب الاقتصادية» في أيام ريغان (قامت السياسات الأميركية الهادفة إلى ضرب الاقتصاد السوفياتي على سلسلة من «قرارات أمن قومي» وقّعها الرئيس، بعضها يدعو مباشرة إلى تخريب اقتصاد روسيا، وبعضها الآخر إلى رفع كلفة الإنتاج فيه، وهكذا دواليك). منذ البداية، عرف الاتحاد السوفياتي أنّه لن يتمكن من الاعتماد على السوق العالمية لاستيراد المواد الأساسية أو التكنولوجيا، لأنها ستستخدم حينها كسلاح ضده (وهو ما حصل تالياً بالضبط)، فكان عليه الاعتماد على موارده الخاصة حصراً وتلك الموجودة ضمن أراضيه، حتى ولو لم يكن ذلك مجدياً اقتصادياً وله كلفة متزايدة على الإنتاج والتنافسية.

في الوقت ذاته، كان الاتحاد السوفياتي، واقتصاده أصغر بكثير من مثيله الغربي، مجبراً على تحقيق توازن عسكري مع «الساتو»، وهو ما يعني صرف نسبة أكبر بكثير من دخله القومي على الدفاع والتكنولوجيا العسكرية من منافسيه في الغرب. كان السوفيات في حالة «الحاق» دائم واضطرار إلى ضخ موارد إضافية للحفاظ على التوازن العسكري؛ يذكر الكاتب أن كل الفتوحات في التكنولوجيا العسكرية بعد الحرب العالمية تقريباً، من القنبلة الذرية إلى القنبلة الهيدروجينية إلى الصواريخ الباليستية التي تطلق من غواصات، كانت غربية المنشأ، تدخل جيوش «الساتو» ثم يجتهد العلماء الروس لمكافأتها في أقصر فترة زمنية ممكنة. حين يشتكي البعض من رداءة البضائع الاستهلاكية السوفياتية، أو التقشف في بعض مناحي الحياة، عليهم أن يتذكروا أنّ جزءاً هائلاً من الموارد والعقول والأبحاث السوفياتية كان عليها أن توجّه إلى الميدان العسكري، بدلاً من استثمارها في تحسين حياة الناس وتلبية حاجاتهم وتنمية الاقتصاد المدني (يذكر غوانز، مثلاً، أنّ نصف الآلات الصناعية في الاتحاد وأكثر من نصف ميزانية الأبحاث العلمية فيه كانت مسخّرة للقطاع الحربي). لهذه الأسباب، مثلاً، لم يتمكّن السوفيات من تطوير صناعة نفط متقدّمة، أو صناعة سيارات، وغيرها من أمور كانت ممكنة تقنياً، ولكن دونها سلم الأولويات.

العامل الثالث في السقوط السوفياتي كان كلفة دعم الحلفاء، وضرورة تمويل عدد كبير من الأنظمة والحركات في العالم اتقاءً لحصار غربي ظلّ يضيّق، وسياسة أميركية عنيدة سعت إلى شغل الاتحاد السوفياتي بالاشتباكات والمشاكل في كل مكان، من أفغانستان إلى بولندا وأفريقيا والشرق الأوسط، حتّى وصلت كلفة دعم الحلفاء الخارجيين، في الثمانينيات، إلى أكثر من 44 مليار دولار، وهو أكثر من الدخل النفطي الروسي يومها برمته.

على الهامش: نشرت «امبراطورية الشر» السوفياتية 96,000 «مستشار اقتصادي» حول العالم وفي بلاد الجنوب الفقيرة، للمساعدة في البناء والتخطيط والاستثمار، مقابل 16,000 «مستشار عسكري»؛ فلنقارن - قبل أن نتكلّم على دروس الاتحاد السوفياتي ومعاني سقوطه - تلك الحال مع النير الأميركي الذي أرخى بثقله على كوكبنا.

تحقيق

«التسوية الكبرى» في ملف عبرا... حقيقة أم وهم؟

من «أتباعه» أمام المحكمة العسكرية أو حتى بناءً على معطيات التقارير الأمنية المحفوظة لدى وزارة الدفاع والتي تُفيد بأن مجموعات فضل شاكر تكلّ عداً للجيش أكثر مما تكلّنه تلك التابعة للأسير، باعتبار أن معظم «مريدي فضل» سبق أن أوقفوا في قضايا تمسّ بالجيش؟

لا تتوقف التساؤلات عند هذا الحد، إذ إنّ الهواجس تشتدّ عند استقراء مسار المحاكمات في هذا الملف. بعد توقيف الأسير، كان رئيس المحكمة العسكرية العميد خليل ابراهيم حاسماً لجهة استحالة تفريع الملفات. فلماذا رضى أخيراً؟ هل جاء ذلك نتيجة ضغط المحامين، أم نزولاً عند تمنيات سياسية، أم أنّه نتيجة تكوّن اقتناع لدى هيئة المحكمة بأنّ حسن سير العدالة يقتضي فصل الملفات؟ ولا سيما أن النائبة بهية الحريري كانت قد وعدت أهالي الموقوفين بأحداث عبرا بأنّها ستُخرج أبناءهم من السجن، قبل أن تتعدّد الأمور بعد توقيف الأسير. وقدرات «الست بهية»

يترقّب أهالي شهداء الجيش في أحداث عبرا جلسات محاكمة الشيخ أحمد الأسير و 71 موقوفاً بحذر. يخشاه هؤلاء، ومعهم اللبنانيون، صفحة تهدر دماء أبنائهم. ضحك يُترك «المستودون» ويُسوّى ملف فضل شاكر ليتحوّل الأسير إلى «كبش الفداء» الوحيد؟

رضوان مرتضى

لبنان بلد التسويات. نتيجة لا يختلف عليها اثنان في بلاد الأرز، حيث يُتنازع على كل شيء. لكن، هل يُعقل أن يفاوض على دماء شهداء الجيش الذين سقطوا في أحداث عبرا؟ هل يُحضر لأن يكون أحمد الأسير «كبش الفداء» الوحيد مع بضعة سوريين وفلسطينيين، فيما يُرفع العقاب عن بعض أبناء العوائل الصيداوية المتنفّذة بـ«سحر» النائبة بهية الحريري ويُسوّى ملف الفنان النائب فضل شاكر لغايات في نفس الناشطين على خط إنجاز تسويته، من دون الأخذ بالاعتبار أنّ الأخير لا يقلّ عداً للمؤسسة العسكرية عن الأسير؟ ظهر هذا العدا في ما تلقّف به شاكر نفسه، وفي إفادات الموقوفين

تقرير

من «نعيم عباس الثاني» إلى «أبو طلحة»

(بحسب بيان «العلاقات العامة».) ماذا يعني «الأساسي»؟ إلا يعني ذلك كان الموقوفين السابقين لا أهمية أساسية لهم؛ كالانتحاري المفترض ابراهيم الجمل (تبين أنّه مشغل الخلية ويحمل حزاماً ناسفاً لدواع أمنية كي لا يُلقى القبض عليه)، و«أمير طرابلس» بلال البقار (تبين فعلاً أنّه الرأس المدبّر للخلية المرتبط مباشرة بقيادات «الدولة الإسلامية» في الرقة). وما بينهما كان أيضاً العقل المدبّر ع. ش.، الذي وصفه المحققون بأنه «نعيم عباس ثان»، وهو الذي أوقف في شقة الأشرافية ليعترف بأنّ مهمته كانت استقبال الانتحاريين وإحضارهم إلى هذه الشقة، ثم تأمين مكان لمبيتهم، فضلاً عن استطلاع وتجهيز لألحة أهداف في الضاحية الجنوبية. وبالعودة إلى عملية التوقيف فجر أمس، فقد نفّذت القوة الضاربة في فرع المعلومات، بحسب بيان قوى الأمن، «عملية أمنية نوعية في أحد المباني في القبة. طرابلس، تمكنت بنتيجتها من توقيف العنصر

تتعدّد الصفات التي تُطلقها بيانات الأجهزة الأمنية على المطلوبين الذين تلقى القبض عليهم. من «الرأس المدبّر» إلى «عقل الخلية الأمنية»، مروراً بـ«أمير المجموعة» وصولاً إلى «العنصر الأساسي» في الخلية الإرهابية. والصفة الأخيرة هي التي عمّنتها شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي أمس، بشأن توقيف فرع المعلومات للمطلوب خالد زين الدين (مواليد 1986) الملقب بـ«أبو طلحة»، أحد المشتبه في ضلوعهم في تفجيري برج البراجنة يوم 16 تشرين الثاني 2015.

فجأة، يُصبح كل موقوف من أفراد الخلية الملاحقة قيادياً، وكان الأجهزة الأمنية مجتمعة، لا قوى الأمن الداخلي فحسب، تتعمّد أن تُطلق هذه الأوصاف لتُعلي من شأن صيدها الأمني، لدرجة يصبح مشروعاً السؤال عما إذا كانت الخاليا لا تضم إلا عناصر قيادية بلا أي «عنصر شغّل». أمس، أوقف فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي «العنصر الأساسي»

دقّ وكيل أهالي شهداء الجيش جرس الإنذار من «صفحة تطبخها أياك سوداء»

